

أكد أهمية التحركات الشعبية والرسمية في التصدي للممارسات الإسرائيلية بعد تسلمه رسالة من تيارات سياسية حول القضية الفلسطينية

الغانم: جلسة اليوم أغلبها لاستكمال بند الرد على الخطاب الأميري



الرئيس الغانم والسفير البديوي

رئيس اتحاد كرة القدم في سلطنة عمان الشقيقة الشيخ سالم الوهيبي. كما استقبل الغانم سفيرنا لدى بلجيكا ورئيس بعثتها لدى حلف شمال الأطلسي (ناتو) جاسم محمد البديوي.

السبيعي وعضو اللجنة البرلمانية النائب د.خليل عبدالله.

..ويستقبل البديوي والوهيبي

من جانب آخر، استقبل الرئيس الغانم في مكتبه أمس



الغانم مع ممثلي القوى السياسية بشأن قضية القدس

مؤكدين دعمهم للخطة الكويتية الداعم للقضية الفلسطينية بكل أوجهها السياسية والثقافية والاجتماعية. وحضر اللقاء عضو لجنة فلسطين بالاتحاد البرلماني العربي النائب الحميدي،

في تبني ونصرة الشعب الفلسطيني. من جهتهم، أكد ممثلو القوى والتيارات السياسية على أهمية الدور الذي يقوم به رئيس المجلس وأعضاؤه في تبني قضية الشعب الفلسطيني،

التحركات الشعبية والأهلية فضلا عن التحركات الرسمية والبرلمانية في التعاطي مع القضية الفلسطينية والتصدي للانتهاكات الإسرائيلية المستمرة، ثمنا لأهمية الصوت الكويتي الشعبي تاريخيا



رئيس مجلس الأمة مرزوق الغانم يتحدث

يمكن استخدام QR كود أو مشاهدة الفيديو

الغانم في مكتبه أمس ممثلين عن قوى وتيارات سياسية كويتية، الذين سلموا الغانم رسالة تتعلق بالقضية الفلسطينية وتطوراتها والإشادة بموقف رئيس وأعضاء المجلس منها. وأكد الغانم خلال اللقاء أهمية

للتفاوض. ودعا الغانم الجماهير لحضور مباراة اليوم (أمس) وموازرة الأزرق، متمنيا أن تكون النتيجة إيجابية. من جانب آخر، استقبل رئيس مجلس الأمة مرزوق

«مبادرة الإصلاح والتوافق الوطني»: تعزيز استقلال القضاء ومكافحة الفساد والقضاء على البيروقراطية

كفله الدستور بما يحقق حياته ونزاهته، وعدم التراخي وضرورة الإسراع في مكافحة الفساد بكل أشكاله والقضاء على سوء الإدارة والبيروقراطية التي يشكو منها أغلب المواطنين والتي تعتبر عائقا رئيسيا لخطط وجهود التنمية. وفقكم الله لما فيه الخير لبلدنا الحبيب. «مجموعة مبادرة الإصلاح والتوافق الوطني» عبدالله الفرج - خالد العيسى الصالح - يوسف النصف - مشاري العنجري - عبدالوهاب الهارون - سعد طامي - خميس طلق عقاب - صالح الفضالة - عبدالوهاب الوزان - عبدالله الرومي - أحمد باقر - دموضي الحمود - علي الموسى - يوسف الجاسم - دمحم المقاطع - دعادل الصبيح - فيصل الخالد - خالد المشاري - جاسم العون - موسى معرفي - خالد الهلال - سامي النصف - عبدالمحسن حمادة - محمد الهاجري - أحمد العبيد. وعنه عبدالله ابراهيم الفرج.

الإصلاح المالي والاقتصادي كانت أكبر وأقل كلفة لو بدأت في السنة المالية 2015/2016، وكانت فرصتها مؤكدة لو بدأت في زمن رواج سوق النفط، ولكن ما تحقق حتى الآن كان العكس للأسف، والمطلوب ليس المضي في ارتكاب أخطاء الماضي مادام في الوقت متسع للإصلاح، لأن إمكانات نجاح الإصلاح آخذة في التلاشي، وتكاليفه بمرور الوقت تصبح غير محتملة، أو حتى غير ممكنة. وبناء على ما تقدم وبخاصة ما جاء في البنود السابقة من تحذير التخصصين، ومن أجل الحفاظ على ثروة البلاد وعدم هدرها واستنزافها فإن «مجموعة الإصلاح والتوافق الوطني» تدعوكم للاهتمام البالغ بما عرضناه عليكم في هذا الكتاب ومراعاة حرمة الأموال العامة وحمايتها كما جاء في المادة 17 من الدستور، وتهيب بكم للعمل على تعزيز استقلال القضاء الذي

استهلاك الوقود الاحفوري حفاظا على البيئة من جانب آخر. وفقا لتوجهات الإصلاح الحالية المتواضعة، يبقى الخلاف على توقيت استهلاك احتياطي الأجيال القادمة وليس حتميته، أما بشكل مباشر أو غير مباشر، أي بالاقتران بضمانه وتلك وصفة عدم الاستدامة التي أصابت فنزويلا، وفي الطريق إليها دول نفطية أخرى. زيادة حجم الانفاق العام للسنة المالية الحالية والخشية من ترميز عدد من المشروعات الاستهلاكية الضارة بالمالية العامة مثل خفض سن التقاعد وسواها، كلها إجراءات مناقضة لنوايا الإصلاح المعلنة، ويقدر عجز نظام التأمينات الاجتماعية وحده بما يفوق 10 مليارات دينار كويتي حتى الآن، وهو التزام حتمي على المالية العامة والتي سيقام من عجزها مثل هذه المشروعات الاستنزافية. إن فرص نجاح مشروع

بدأ عجز المالية العامة الحقيقي مع السنة المالية 2015/2016، ومستقبله إلى ارتفاع مخيف. ارتفع المقدر من النفقات العامة في الميزانية بنحو مليار دينار للموازنة الحالية 2017/2018 مقارنة بسابقتها، أو بنسبة نمو بحدود 5,3% رغم كل الحديث عن ترشيدها. لو طبقنا المعدل المذكور ذاته لنمو النفقات العامة على المستقبل فإن الكويت تحتاج إلى نحو 41 مليار دينار لتغطية نفقات السنة المالية 2032/2033، وذلك لن يحدث لأنه مستحيل لأن استمرار النهج الحالي المتواضع في الإصلاح غير قابل لاستدامة المالية العامة. خلال الفترة ذاتها أي حتى عام 2033، لا يبدو أن هناك أملا كبيرا بارتفاع أسعار النفط الذي تمول إيراداته نحو 90% من النفقات العامة، والواقع أن احتمالات انخفاضها أكبر بسبب تقدم تقنيات إنتاج النفط غير التقليدي من جانب، وبسبب التحول عن

ارتفاع عدد السكان من نحو 3,891 ملايين نسمة في يونيو 2013 إلى 4,437 ملايين نسمة في يونيو 2017، وضمنهم زادت أعداد الكويتيين من 1,227 مليون إلى 1,351 مليون للفترة ذاتها، وسيجاوز عدد الكويتيين مليوني نسمة بحلول عام 2033 عند معدل نمو منخفض بحدود 2,5%. ● توظف الحكومة حاليا 345,1 ألف كويتي مدني وعسكري بميزانية بلغت فيها النفقات العامة نحو 20 مليار دينار، وكان المقدر للنفقات العامة في ميزانية 2006/2007 نحو 7,2 مليارات دينار، والمقدر لها في ميزانية 2006/2007 نحو 4,3 مليارات دينار، وبينما تبلغ نسبة الكويتيين من السكان حاليا دون سن العمل نحو 49,4% أو نحو 668 ألف نسمة، ومن المتوقع أن يدخل منهم سوق العمل خلال 15 سنة قادمة نحو 420 ألف شاب وشابة، بات من المحتم ألا تتوافر المبالغ اللازمة لتغطية نفقات توظيفهم.

أصحاب الخبرة والكفاءة من المتخصصين في مجال الاقتصاد والمالية العامة للوقوف على حقائق الأمور في هذا المجال لوضعها تحت نظركم لمشاركتنا التخوف على مستقبل البلاد والأجيال المقبلة ووضع حد للانفاق الاستهلاكي المدمر وذلك بما تملكونه من أدوات دستورية وقانونية وبما يقع على عاتقكم من أمانة ومسؤولية. واليكم أهم الحقائق الدامغة في هذا الأمر والتي قدما المتخصصون وتفسرها الأرقام في البنود التالية: ● انخفاض سعر برميل النفط الكويتي من معدل 103,5 دولارات للسنة المالية 2013/2014 إلى معدل 60,4 دولارا للشهور الثمانية الأولى من السنة المالية الحالية 2017/2018 أي فقد نحو 51,3% إضافة إلى انخفاض مستوى الإنتاج بين السنتين بنحو 3,6% بينما نهج ومستوى الإنفاق ظل ثابتا.

الخطورة الأوضاع الأمنية والسياسية والاقتصادية التي تحيط بهذه المنطقة من العالم، وما يحيق بنا من أخطار لكي نواجهها بجميع السبل للحفاظ على أمن بلدنا واستقراره. وكنا نود في هذا المجال وفي هذه الظروف الدقيقة أن توجه عنايتكم إلى كثير من تلك الأمور إلا أننا في هذه العجالة نطالبكم بتكثيف الجهود في مكافحة الفساد بشتى أشكاله بعد أن بلغت معدلاته ومدركاته حدودا تدعو للأسى والألم، كما نود في الوقت ذاته أن نحكم على المحافظة على ثروة البلاد وترشيدها استخداما بعد أن أصبحت ميزانية دولة الكويت من أكبر الميزانيات الاستهلاكية بين دول العالم قاطبة نسبة إلى عدد السكان وبعد أن تضاعفت بما يقارب الخمس مرات منذ عام 2000. وبناء على ما تقدم فقد استعانت المجموعة بعدد من

رفعت مجموعة الإصلاح والتوافق الوطني رسالة إلى أعضاء مجلس الأمة جاء فيها: يطيب لنا نحن مجموعة «مبادرة الإصلاح والتوافق الوطني» أن نخطبكم كاخوة لكم في هذا الوطن العزيز علينا جميعا. ومن هذا المنطلق فإننا ندرک معكم ما نصت عليه المادة 110 من الدستور على أن «عضو مجلس الأمة حر فيما يبديه من الآراء والأفكار بالمجلس ولجانته...» ونعي أيضا أنه لا يحد ذلك الحكم ولا يقيد العضو إلا ضميره مقرونا بنص المادة 91 من الدستور والتي تقضي بأن يشهد الله سبحانه وتعالى بأن يكون مخلصا للوطن وللأمير وأن يحترم الدستور وقوانين الدولة وأن يذود عن حريات الشعب ومصالحه وأمواله وأن يؤدي أعماله بالأمانة والصدق. لذلك، فإننا نناشدكم الانتباه

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ
شُكْرًا عَلَى تَجَانُّبِ

أبناء المرحوم / منصور قاسم الصراف المحامي / عبد الحميد الصراف واخوانه

يتقدمون بجزيل الشكر وعظيم الامتنان إلى

مقام حضرة صاحب السمو أمير البلاد الشيخ / صباح الأحمد الجابر الصباح
وسموولي العهد الأمين الشيخ / نواف الأحمد الجابر الصباح
وسعادة رئيس مجلس الأمة السيد / مرزوق علي الغانم
وسمورئيس مجلس الوزراء الشيخ / جابر المبارك الحمد الصباح

وإلى السادة الشيوخ والوزراء وكبار الشخصيات وأعضاء مجلسي الأمة والبلدي

وإلى كل من تفضل بمواساتهم بوفاة فقيدتهم المغفور لها باذن الله تعالى

لبيبة منصور قاسم الصراف

سواء بالحضور شخصياً أو بالاتصال هاتفياً أو برقياً أو بالنشر في الصحف

سائلين الله العلي القدير ألا يريهم مكروها في عزيز

إِنَّا لِلَّهِ وَإِنَّا إِلَيْهِ رَاجِعُونَ